

اللائحة الداخلية لكلية الحقوق / جامعة الفيوم

نشأة الكلية:

تم إنشاء كلية الحقوق بجامعة الفيوم بالقرار الوزاري رقم (٥٢٣٩) بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٧م.

الرؤية:

كلية الحقوق بجامعة الفيوم مؤسسة علمية متميزة قادرة على إعداد خريجين مؤهلين في مجال التعليم القانوني، والتدريب، والبحوث، والدراسات القانونية والقضائية، وقادرين على المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً في المجالين القانوني والقضائي.

الرسالة:

تسعى كلية الحقوق بجامعة الفيوم إلى تزويد المجتمع بخريجين أكفاء مؤهلين فنياً ومهارياً، لديهم القدرة على العمل في كافة المجالات القانونية سواء منها ما تعلق بالاستشارات القانونية أو التدريب القانوني أو ممارسة مهنة المحاماة أو تولي الوظائف القضائية أو إجراء البحوث القانونية لتطوير الفكر القانوني بهدف التنمية وتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، باستخدام أدوات العصر وفقاً لمعايير الجودة العالمية.

الأهداف الإستراتيجية للكلية:

تم تصميم البرنامج الدراسي لمرحلة الليسانس، ومرحلة الدراسات العليا بكلية الحقوق بجامعة الفيوم بحيث يحقق الأهداف التالية:

- ١- تزويد الطلاب بالمعارف والنظريات الأساسية في مجالات القانون العام والخاص المختلفة.
- ٢- تعزيز الجانب المهني التطبيقي للعلوم القانونية النظرية لدى الطلاب وتنمية قدراتهم على حل المشاكل والقضايا المتنوعة.
- ٣- تمكين الطلاب من إجراء البحوث القانونية والتعامل مع مصادر المعرفة القانونية المختلفة وفق منهجية علمية سليمة.

- ٤- تنمية قدرات الطلاب على التفكير المنطقي والنقد واختيار الحلول الملائمة للمسائل القانونية المختلفة.
- ٥- غرس قيم وأخلاقيات مهنة العمل القانوني والقضائي لدى الطلاب.
- ٦- تمكين الطلاب من استخدام تقنيات نظم المعلومات الحديثة في انجاز الأعمال القانونية المختلفة.
- ٧- تنمية قدرة الطلاب على أساليب العمل في إطار الفريق بسلالة وفاعلية.
- ٨- تنمية قدرة الطلاب على التحدث أمام الجمهور بثقة وموضوعية بلغة وأسلوب قانوني مفهوم ومقنع.

الأقسام العلمية:

تتكون الكلية من الأقسام العلمية الآتية:

١ / قسم الشريعة الإسلامية.

ويهتم بدراسة الأحكام الشرعية، وأصول الفقه، ويشتمل دراسة المقررات الآتية:

١- مبادئ الفقه الإسلامي.

٢- الأحوال الشخصية للمسلمين.

٣- المواريث والوصية.

٤- أصول الفقه.

٢ / قسم القانون المدني.

ويهتم بدراسة القانون المدني، القانون الزراعي، والأحوال الشخصية لغير المسلمين، وقانون العمل، والتأمينات الاجتماعية، ويشمل دراسة المقررات الآتية:

١- المدخل لدراسة القانون.

٢- مصادر الالتزام الإرادية وغير الإرادية.

٣- أحكام الالتزام وقانون الإثبات.

٤- الأحوال الشخصية لغير المسلمين.

٥- العقود المسماة.

٦- الحقوق العينية الاصلية والتبعية.

٧- الملكية الفكرية.

٣ / قسم القانون العام.

ويهتم بتخصصات القانون الدستوري، النظم السياسية، القانون الإداري، والإدارة العامة ويشمل دراسة المقررات الآتية:

١- النظم السياسية والقانون الدستوري.

٢- القانون الإداري.

٣- القضاء الإداري.

٤- الإدارة العامة.

٤/ قسم القانون الدولي العام.

ويهتم بتخصصات القانون الدولي العام، والمنظمات الدولية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان ويشمل دراسة المقررات الآتية:

١- المنظمات الدولية.

٢- القانون الدولي العام.

٥/ قسم القانون الدولي الخاص.

ويهتم بتخصصات تنازع القوانين والجنسية ومركز الأجنبي، وتنازع الاختصاص القضائي ويشمل على المقررات الآتية:

١- الجنسية ومركز الأجنبي.

٢- تنازع القوانين والاختصاص القضائي.

٦/ قسم القانون التجاري.

ويهتم بتخصصات القانون التجاري، والقانون البحري والجوي ويشمل دراسة المقررات الآتية:

١- القانون التجاري.

٢- القانون البحري.

٣- القانون الجوي.

٧/ قسم المرافعات المدنية والتجارية.

ويهتم بدراسة قانون المرافعات المدنية والتجارية، والتنفيذ الجبري، ويشمل دراسة المقررات الآتية:

١- قانون المرافعات.

٢- التنفيذ الجبري.

٨/ قسم القانون الجنائي.

ويهتم بدراسة قانون العقوبات، والإجراءات الجنائية، وعلم الأجرام والعقاب، ويشمل دراسة المقررات الآتية:

- ١ - علم الأجرام والعقاب.
- ٢ - القانون الجنائي القسم العام.
- ٣ - القانون الجنائي القسم الخاص.
- ٤ - الإجراءات الجنائية.

٩ / قسم فلسفة القانون وتاريخه.

ويهتم بدراسة فلسفة القانون وتاريخه، ويشمل دراسة المقررات الآتية:

- ١ - تاريخ النظم القانونية.
- ٢ - تاريخ القانون المصري.

١٠ / قسم الاقتصاد والمالية العامة.

ويهتم بتخصصات الاقتصاد، والمالية العامة، والتشريعات المالية والضريبية والاقتصادية، ويشمل دراسة المقررات الآتية:

- ١ - مبادئ علم الاقتصاد.
- ٢ - النقود والبنوك، والتجارة الخارجية "تشريعات اقتصادية".
- ٣ - المالية العامة.
- ٤ - التشريع الضريبي.

١١ / قسم القانون الاجتماعي.

ويهتم بدراسة قوانين العمل والتأمينات، ويشمل دراسة المقررات الآتية:

- ١ - قانون العمل، والتأمينات الاجتماعية.
- ٢ - القانون النقابي.